الأمم المتحدة

E/CN.6/2006/NGO/11

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 January 2006
Arabic
Original: English

**لجنة وضع المرأة**
**الدورة الخمسون**
٢٧ شباط/فبراير – ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦
البندان ٣ (ج)'١' و '٢' من جدول الأعمال المؤقت*
**متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الإستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: تعزيز المشاركة للمرأة في التنمية: تهيئة بيئة مساعِدة على تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، تأخذ في الاعتبار عدة ميادين منها التعليم والصحة والعمل؛**
**مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات**

## بيان مقدم من المنظمة الدولية للرؤية العالمية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يعمم وفقا لأحكام الفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* E/CN.6/2006/1

130206 130206 06-21844 (A)

## بيان

ترحب المنظمة الدولية للرؤية العالمية باتجاه لجنة وضع المرأة إلى التركيز في عام ٢٠٠٦ على تعزيز مشاركة المرأة في التنمية. فنحن نشارك في هدف تهيئة بيئة مساعِدة على تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة عن طريق معالجة القضايا المتعلقة بالتعليم والصحة والعمل والعنف. وتعمل المنظمة الدولية للرؤية العالمية في ١٠٠ دولة تقريبا من أجل تحقيق تقدم جميع الشعوب، ولمقصد واع هو تمكين المرأة والفتاة من خلال هذه العملية. ولا بد من اتخاذ إجراءات ملموسة تستجيب للاحتياجات البدنية والروحية والنفسية للمرأة والفتاة، بما يكفل أن يكون جميع الناس مشمولين بالكامل بسياسات وممارسات التنمية، وقادرين على المساهمة في وضعها والمشاركة فيها، بغض النظر عن العمر ونوع الجنس والإعاقة والوضع الصحي والأصل الإثني والخصائص الأخرى[(١)]. ولبلوغ تلك النتائج، تدرك المنظمة الدولية للرؤية العالمية ضرورة أن يكون الرجال والفتيان جزءا لا يتجزأ من الحل، وأن تشارك النساء والفتيات في صنع القرار على جميع المستويات: سواء داخل الأسرة أو في المجتمع المحلي أو على نطاق المجتمع عموما.

## التعليم

وتسلم الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية بأن الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في القضاء على التفاوت بين الجنسين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي هو هدف ضروري لمشاركة المرأة في التنمية وفي القضاء على الفقر. وتمنع معدلات الأمية العالية بين النساء، لا سيما على مستوى المجتمع المحلي، مشاركتهن بقدر متساو في التنمية. ويقل معدل تعليم الطفلة ومعدل المواظبة على الدراسة بين الفتيات عن نظيره لدى الفتيان في كل بلد نام تقريبا[(٢)]. وهناك الكثير مما يجب عمله للتأثير على الوالدين وتشجيع الفتيات على مواصلة تعليمهن. ويعتبر الزواج المبكر ممارسة ضارة تؤثر على الصحة النفسية والبدنية للفتيات وعلى نموهن كأطفال للمستقبل، ويتسبب عادة في تسربهن من المدرسة. وهناك حاجة كبيرة لتوعية الرجال والفتيان بمضار الزواج المبكر، ولإشراك المجتمع والقادة الدينيين، والمسؤولين الحكوميين، لكي يكفلوا حقوق المرأة والفتاة ومن أجل وضع قوانين الزواج والأسرة موضع التنفيذ.

---

(١) هذا التعريف ''التنمية الشاملة'' مقتبس من الاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية، الذي تشترك المنظمة الدولية للرؤية العالمية في عضويته.

(٢) اليونيسيف، حالة أطفال العالم، ٢٠٠٤.

**وتوصي المنظمة الدولية للرؤية العالمية بما يلي:**

١ - إزالة كل القيود على تعليم الفتاة والمرأة، بما في ذلك الرسوم المدرسية، والمواقف التمييزية وانعدام الأمن، وزيادة سبل الانتقال.

٢ - زيادة التمويل المرصود للمباني المدرسية، والمراحيض الخاصة بالفتيات، المدرسات، وتدريب المدرسين، وتوفير سبل الانتقال، والحوافز النقدية للوالدين، لضمان وجود تعليم ابتدائي وثانوي سهل المنال وجيد النوعية.

٣ - متابعة برامج تثقيف وتوعية للجماهير من أجل زيادة الفرص المتاحة للفتيات (بمن فيهن المعاقات) فيما يتصل بالتعلم والعمل، وللتوعية لفوائد التعليم، ولتمكين الوالدين، ومحاربة الاتجاه الذي يعتبر أن الفتيات غير جديرات بالتعليم.

٤ - إدراج مناقشات عن حماية الأطفال والعنف المترلي وأدوار الجنسين والمساواة بينهما في جميع المناهج الدراسية، وزيادة قدرات المدرسين للتصدي للتمييز بين الجنسين.

٥ - تعزيز البرامج التي تعالج الآثار السلبية المرتبطة بمسائل المهر والزواج المبكر، وتدريب المدرسين على طرق الاستجابة الصحيحة لحماية الفتيات من الزواج المبكر.

٦ - كفالة الحقوق التعليمية للأمهات المراهقات عن طريق توفير فرص التعليم غير الرسمي، بما في ذلك برامج محو الأمية وتنشئة الأطفال والتدريب المهني.

**الصحة**

يمنع ضعف الصحة وقلة الرعاية الصحية النساء وأطفالهن من المشاركة في عملية التنمية. ويواصل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تحطيم حياة النساء والفتيات في أنحاء العالم، ويقوض نمو جماعاتهن ومجتمعاتهن المحلية. وتمثل الشابات المجموعة الأسرع نموا في معدل الإصابة الجديدة بهذا الوباء بسبب عدم امتلاكهن لمصادر القوة الاجتماعية. وتعتبر المنظمة الدولية للرؤية العالمية أن القضاء على الأدوار الضارة المرتبطة بنوع الجنس والعمل من أجل تمكين المرأة والفتاة عنصران ضروريان في الحرب لوقف انتشار الإيدز، وتستثمر المنظمة من جانبها موارد وخبرات كبيرة في هذه الحرب في أكثر البلدان تأثرا بالمرض.

**وتوصي المنظمة الدولية للرؤية العالمية بما يلي:**

٧ - زيادة وعي الجماهير بالاحتياجات الصحية والتغذوية الخاصة للمراهقات، والنساء في عمر تنشئة الأطفال والنساء الكبار في السن والنساء المعاقات.

٨ - يجب على الحكومات زيادة اعتماداتها المخصصة في الميزانية لتحسين المعايير الصحية للنساء، ولضمان إمدادات كافية ومنتظمة من الأدوية والمواد والموظفين المدربين في مجال احتياجات النساء ذوات القدرات الطبيعية وذوات الحالات المختلفة، في جميع مراكز الرعاية الصحية والمستشفيات، وعلى جميع المستويات.

٩ - تيسير التمكين الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمرأة بحيث تكون في وضع أقوى للتفاوض مع الشركاء، وحماية نفسها من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٠ - العمل من خلال المدارس والمنظمات الدينية ومؤسسات المجتمع لضمان الحصول على المعلومات الصحية السليمة؛ وتوعية الرجال والنساء بحقوق ومسئوليات كل منهما؛ ومكافحة ما يحيط بالنساء والرجال والفتيات والفتيان المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من وصم ورفض وتمييز.

١١ - العمل مع قادة المجتمع ومع الوالدين والعمل أيضا مع الرجال لإنهاء الممارسات الضارة - سواء كانت تقليدية أو حديثة - مثل الزواج المبكر، وختان الإناث، وإرث الزوجة، وهي أشياء تزيد من القابلية المبنية على نوع الجنس لانتشار العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتتسبب في أضرار أخرى للنساء.

١٢ - توفير دعم إضافي للبحوث ونشر الأساليب التي تتحكم فيها الإناث للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

**العمل**

إن الحصول على كامل فرص الانضمام للقوى العاملة والاعتراف بمساهمة المرأة هما أمران ضروريان لمشاركة المرأة في عملية التنمية وفي التخفيف من حدة الفقر. وعلى الحكومات أن تكفل للمرأة ممارسة الحقوق الاقتصادية المتساوية مع الرجل وإزالة الممارسات التمييزية بحقها. وتساعد مثل هذه التدابير في الإشراك الفعال للمرأة في هياكل السلطة وفي وظائف اتخاذ القرار.

**وتوصي المنظمة الدولية للرؤية العالمية بما يلي :**

١٣ - وضع برامج وزيادة الوعي بين الرجال والنساء للإقرار بالأعباء التي تتحملها المرأة من خلال دورها الثلاثي في المنزل ومواقع العمل والمجتمع، وتخفيف تلك الأعباء، وتشجيع المشاركة المتساوية في صنع القرار.

١٤ - تعزيز نظام الدعم الاجتماعي لتمكين المرأة من العمل خارج المنزل عن طريق توفير مراكز مجانية/معانة وجيدة النوعية للرعاية النهارية للرضع وكبار السن.

١٥ - قيام الوكالات الحكومية والوكالات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وأرباب العمل، ونقابات العمال بكفالة الحقوق المتساوية والأجر المتساوي لجميع النساء.

١٦ - دعم حقوق المرأة المتعلقة بالملكية وابتكار برامج لمنع هجرة النساء والفتيات الواسعة النطاق من المناطق الريفية نحو المراكز الحضرية، حيث يتم استغلالهن كعاملات.

١٧ - القيام بتشجيع النساء اللائي يعملن في مواقع القيادة من أجل بناء قدراتهن وزيادة ثقتهن واعتدادهن بأنفسهن وتعزيز مهاراتهن القيادية، والقيام في الوقت نفسه بزيادة أعداد الموظفات اللائي يتخذن قدوة. ويجب توعية الرجال بالفوائد المشتركة للمساواة بين الجنسين، بما يمكنهم من التعامل مع النساء اللائي يجري تمكينهن، والعمل معهن، بطريقة إيجابية.

**العنف**

تدعو المنظمة الدولية للرؤية العالمية إلى إيلاء انتباه خاص للمسائل العاجلة المتعلقة بالعنف الجنساني. والعنف ضد المرأة هو انتهاك لحقوق الإنسان يمنع المرأة من المشاركة في عملية التنمية بإفساده جميع النواحي الصحية، والحيلولة دون سبيل حصول المرأة على التعليم، وتقييد قدرة النساء على العمل بأمان. ويظل العنف الجسدي والنفسي والجنسي مشكلة يبتلى بها كل مجتمع من المجتمعات. والعنف المنزلي، على وجه الخصوص، شكل خبيث من أشكال العنف وهو متخف في معظم الأحيان، وتسكت عنه الحكومات وهيئات إنفاذ القانون وتهمله لأنه يفترض أن يكون مسألة خاصة. وبسبب ضعف النساء والفتيات المعاقات وبعدهن عن الأنظار، من المحتمل أن تكن الأكثر تعرضا للاعتداء الجنسي. ويعرض الصراع المسلح جميع الناس للعنف والتشويه والموت، لكن النساء والفتيات يوضعن بسبب نوع جنسهن، عرضة لخطر الاعتداء الجنسي. ويعتمد تغيير الطريقة التي يفكر بها الناس أمرا محوريا في معالجة العنف الجنساني، وتقر المنظمة الدولية للرؤية العالمية بأن السياسات والقوانين لن يكون لها إلا قليل الأثر ما لم يكن هناك تفهم ودعم من المجتمع.

**وتوصي المنظمة الدولية للرؤية العالمية بما يلي:**

١٨ - توفير إجراءات واستراتيجيات اتصال ومواد وخبرات سليمة بغرض التقصي في حالات الاغتصاب وحالات الاعتداء الجنسي الأخرى والكشف عن حالات العنف ضد النساء والتبليغ عنها، بدون إضعاف أمن المبلغين عن مثل هذه الحالات.

١٩ - المعالجة النشطة لمسألة العنف الجنساني، وتوفير التمويل والمناصرة لإيجاد إعمال قوانين تشريعية توفر للمرأة والفتاة حق اللجوء إلى المحاكم بموجب القانون.

٢٠ - اضطلاع القادة السياسيين والدينين وقادة المجتمع وجماعات الرجال ووسائل الإعلام بدور مهم في تشجيع المواطنين على التعبير عن رأيهم بحرية وتحمل مسئولياتهم واتخاذ خطوات إيجابية لمنع العنف المترلي في نطاق أحيائهم ومجتمعاتهم.

٢١ - يجب أن تفي الحكومات، في حالات الصراع والكوارث، بحق النساء والفتيات في الحماية وأن تحدد آليات وتدابير تنفيذية مجدية، وأن تقوم بتنفيذ سياسات لمعالجة الانتهاكات.

٢٢ - يجب أن يدعم المجتمع الدولي برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتجاوبة، والقائمة على نوع الجنس، مع توفير تسهيلات منفصلة للنساء والفتيات.

٢٣ - يجب أن يجري وضع نهج شامل بشأن المتاجرة بالأطفال والاستغلال الجنسي التجاري تعالج فيه العناصر الرئيسية لثالوث: الوقاية والحماية والملاحقة القضائية.

وبعد العديد من العقود التي انقضت في العمل نحو تمكين المرأة، فإن عدم اكتمال تنفيذ الوعود والخطط على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية لا يزال يشكل عقبة كبيرة في وجه تقدم المرأة. كما أن تحميل الحكومات المسئولية ووضع الوثائق الطموحة موضع التنفيذ الفعلي لا يزال كبيرا. فالعديد من المعاهدات والاتفاقات الموقعة من الدول تتحول إلى تعبيرات رمزية وكثيرا ما لا تترجم، من الناحية العملية، إلى تحسينات حقيقية في موقف المرأة أو إلى تغيير في وضعها. ولذلك تدعو المنظمة الدولية للرؤية العالمية جميع الدول الأعضاء إلى أن تأخذ التزاماتها السابقة نحو المرأة والفتاة بجدية وأن تعزز الظروف التي تبني العلاقات والمسؤوليات المتساوية بين الرجال والنساء. وللقيام بذلك، تحث المنظمة الدولية للرؤية العالمية الحكومات على أن تضع موضع التنفيذ آليات تفرض تنفيذ التزامات تلك الحكومات. وعلاوة على ذلك، تقترح المنظمة الدولية للرؤية العالمية بناء شراكة مع المؤسسات الاجتماعية مثل الكنائس ومجلس الحكماء وقادة المجتمع ومصادر التأثير الأخرى بغرض إزالة الحواجز التي تمنع المرأة من تحقيق مشاركتها.